أمّا في قطاع غزة، الذي لا ينتمي اطباؤه الى نقابة الاطباء في الضفة، فقد أُجريت انتخابات الجمعية الطبية العربية فيه في وقت متأخر، بتاريخ ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١. وقد تنافس على مقاعد الهيئة الادارية للجمعية كتلتان، هما التجمّع الطبي والكتلة الاسلامية، بالاضافة الى منافس مستقل واحد. وضمّت الاتجاهات الثلاثة ثلاثين مرشحاً، فاز منهم تسعة من التجمّع الطبي، واثنان من الكتلة الاسلامية. وقد لقيت هذه النتائج ترحيباً في أوساط مؤيدة لـ م.ت.ف. التي «اعتبرتها استفتاء للرأي العام في الوسط الطبي؛ وانها أكّدت مستوى الدعم الفلسطيني الذي تحظى به م.ت.ف. في قطاع غزة» (**فلسطين الثورة**، العدد ٨٧٩، ١٦/٢/١٩٩١).

تطوّرات هامّة

لم تكن انتخابات الجمعية الطبية في قطاع غزة، في نهاية كانون الاول (ديسمبر)، سوى آخر الحلقات التي أُنجزت، حتى الآن، في سلسلة عمليات انتخابية ناجحة بدرجة ملحوظة، أهمها الفوز الكبير الذي حققته «الكتلة الوطنية» على «الكتلة الاسلامية» في الانتخابات التي أُجريت في الغرفة التجارية في غزة، حيث حصلت الكتلة الوطنية على ١٣ مقعداً من أصل ١٦؛ وكذلك الانتخابات على صعيد نقابة عمّال النجارة والبناء التي تعتبر رائدة لأسباب عدة.

بدأت الاستعدادات لخوض معركة الانتخابات للغرفة التجارية منذ حزيران (يونيو) ١٩٩١، على ان تجرى عملية الاقتراع بتاريخ ٢٧ تموز (يوليو). وعليه، فقد أغلق باب التنسيب وتسديد الاشتراكات بتاريخ ٢٠ تموز (يوليو). وكان عدد الذين سدّدوا اشتراكاتهم، حتى الرابع من حزيران (يونيو)، ٤٥ تاجراً فقط. غير ان عددهم قفز الى ٥١٥ قبيل غلق باب تسديد الاشتراكات، الذي تسبّب غلقه، في حينه، في احتجاج عدد كبير من التجار انتقدوا الاجراء هذا، لأنه «يحرم المئات من حق التصويت» (**الطليعة**، ٢٥/٧/١٩٩١). واضطر المشرفون على الانتخابات الى إعادة فتح باب التنسيب لمن تتوفر فيهم الشروط المطلوبة لعضوية النقابة. تمّ ذلك في اجتماع عقدته الهيئة العمومية في حضور رئيس السجل التجاري، عاطف الخضري، ووافقت سلطات الاحتلال على ذلك. كما تمّ الاتفاق، في خلال الاجتماع، على عدد من التوصيات، أهمها: الموقف الذي اتخذته الهيئة العمومية برفض تعيين أي تاجر في صفوف الهيئة المنتخبة؛ وتوصية أجمع عليها الحاضرون تفيد بتعديل القانون الأساس، الذي يعطي للحاكم العسكري صلاحيات واسعة للتدخل في شؤون الغرفة التجارية، التي يجب ان يتلاءم قرارها مع تطلّعات التجار (**المصدر نفسه**، ١/٨/١٩٩١).

وهكذا أغلق باب الاشتراكات بتاريخ ٢١ أيلول (سبتمبر)، حيث بلغ عدد الذين سدّدوا اشتراكاتهم ٣٢٢٥ تاجراً، موزّعين كما يلي: ٨٣٦ من تجار غزة؛ ٩٠٠ من رفح؛ ٨٥٠ من خان يونس؛ ٦٣٩ من دير البلح. أمّا في جباليا، وحدها، فقد بلغ العدد ٣٥٠٠، ممّا أثار شكوكاً في أوساط التجار حول صدقية أعمال التنسيب وتسديد الاشتراكات، فطالب البعض بدرس القوائم وتنقيحها (**المصدر نفسه**، ٢٦/٩/١٩٩١).

بعد أيام من انتهاء عملية الانتخاب، التي أسفرت عن فوز الكتلة الوطنية بـ ١٣ مقعداً، أعلن رئيس الغرفة، محمد سالم القدوة، ان الهيئة الادارية الجديدة بدأت اتصالات بالمؤسسات الاجنبية ودول السوق الاوروبية المشتركة، وتمّ ابلاغهم بالنماذج الجديدة التي اعتمدتها الغرفة التجارية. وكشف ان الخطوة التالية ستكون ترتيب الوضع الداخلي، من خلال تفعيل الطاقم الاداري والفني الذي يعمل في الغرفة التجارية. وأضاف القدوة انه تمّ تشكيل عشر لجان، وفقاً للقانون، لتأخذ على عاتقها تفعيل البرنامج الذي طرحته الكتلة الوطنية في خلال حملتها الانتخابية. وأكد التزام الهيئة الادارية بما جاء في البرنامج، وفي المقدم منه تشكيل لجنة قانونية، تأخذ على عاتقها تعديل القانون الحالي للغرفة والذي يعود الى العام ١٩٥٤، والذي تضمّن مواد لا تتماشى أو تتلاءم مع طبيعة الظروف الحالية؛ وكذلك تشكيل لجنة للضرائب، تتولّى الدفاع عن التجار ومتابعة قضاياهم مع السلطات المختصة؛ وتجنيد طاقم من المحاسبين القانونيين لتقديم المشورة الى جميع التجار (**الطليعة**، ٢٨/١١/١٩٩١).